النظام المحاسبي المالي لسنة 2007: بين مزايا التطبيق وتحدياته من وجهة نظر الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر

د.أوكيل نسيمة

د. حمزة العرابي

جامعة امحمد بوقرة–بومرداس

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأييد الممارسين لمهنة المح اسبة في الجزائر لتطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية IASs/IFRSs، كما هدفت إلى إبراز أهم الفوائد الناجمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، وأهم التحديات التي تواجه عملية التطبيق السليم له،

وعليه تم إعداد إستبانة خصيصا لهذا ال غرض حيث تم توزيع 200 إستبانة (70 إستبانة على مدققين، 70 إستبانة على محاسبي الشركات، 60 إستبانة على الأساتذة الجامعيين)، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- درجة التأييد بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 أعلى منها قبل التطبيق سنة 2010، مما يعكس إرتفاع درجة التقبل والتأقلم لدى الممارسين لمهنة المحاسبة للتغيرات الحاصلة بمجال المحاسبة بمرور الزمن،

- وجود عدة معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائري، وذلك بحسب الممارسين لمهنة المحاسبة، أهمها عدم تماشي قوانين الضريبية مع متطلبات النّظا م المحاسبي المالي، وصغر السوق مالي الجزائري مما يجعل عملية الالتزام توجه من قبل مصالح الضرائب،

- يقدم النّظام المحاسبي المالي معلومات أعلى جودة وأكثر فائدة وفق حاجة مستخدمي المعلومات، كما يفيد تطبيق النّظام المحاسبي المالي الشركات الأجنبية

الكلمات الدالة:النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية.

المقدمة:

تعد المحاسبة لغة الأعمال، فبها يتحاور المتعاملون الاقتصاديون والمه تمون بشؤون الشركات الاقتصادية، ومنذ ظهورها كعلم مستقل ظهرت معها الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين مختلف الأقطار، وقديما لم يعَر أي إهتمام لتلك الإختلافات أو لآثارها، نظرا لكون التعاملات الاقتصادية والتجارية في غالب الأحيان لم تتجاوز الحدود السايسية لأي بلد، لكن بعد إنتشار المذهل للعوملة وفرض منطقها على العالم، وكبر حجم المعاملات الاقتصادية والتجارية بين البلدان متجاهلة بذلك الحدود السياسية، بدأت مشكلة الاختلافات في الممارسات المحاسبية تطفو إلى السطح، وبدأ معها الإهتمام المتزايد بتوحيد الممارسات المحاسبيةة عبر العالم، وخلصت الجهود المبذولة أخيرا بإنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC سنة 1973، هدفها الأول توحيد الممارسات المحاسبية عبر العالم، وأثمرت تلك الجهود بإصدار مجموعة كبيرة من المعايير المحاسبية الدولية IASs/IFRSs غطت بذلك مختلف الأحداث الاقتصادية والمشاكل المطروحة، وبلغ عدد دول العالم الذين تبنو تلك المعايير أو كيفوها بحسب إحتياجاتهم أكثر من 120 دولة سنة 2001،

وكغيرها من الدول، قامت الجزائر بتطوير نظام محاسبي مالي أعتمد سنة 2007 وساري التطبيق إبتداء من جانفي2010، ليكون بديلا للمخطط الوطني للمحاسبةلسنة 1975، وميزة الأساسية لهذا النظام أنه مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، جاء بهدف رفع مصداقية وجودة وفائدة المعلومات المالية التي تصدرها إدارات الشركات الاقتصادية العاملة في الجزائر، هذا من جهة، وبهدف مواكبة المتطلبات الدولية بهذا الخصوص، من جهة أ خرى، لاسيما تلك المتعلقة بمتطلبات المنظمة العالمية للتجارة والشركات المتعددة الجنسيات،

ومثله مثل أي تغيير، واجه النظام المحاسبي المالي عدة تحديات ومعوقات سواء ما تعلق بالمتطلبات الأساسية التي يجب أن تتوفر عليها البيئة الجزائرية لنجاح التطبيق السليم له، أو في ما تعلق بمقاومة الممارسين لمهنة المحاسبة للتغييرات التي حدثت على مستوى الممارسات المحاسبية،

وعليه يمكننا طرح التساؤلات التالية:

1. ما درجة تأييد القائمين على مهنة المحاسبة في الجزائر لتطبيق النظام المحاسبي المالي؟
2. هل هناك فوائد ناجمة عن إصدار التقرير السنوي للشركات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية؟
3. ما هي أهم المعوقات التي من الممكن أن تواجه تطبيق للنظام المحاسبي المالي في الجزائر؟

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكاليات من خلال الوصول إلى الن قاط الآتية:

1. معرفة درجة تأييد القائمين على مهنة المحاسبة في الجزائر لتطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.
2. تحديد الفوائد ناجمة عن إصدار التقرير السنوي للشركات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية.
3. تحديد المعوقات التي من الممكن أن تواجه عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

فرضيات الدراسة

في ضوء أهداف الدراسة التي تم تحديدها، تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: لايؤيدممارسو مهنة المحاسبة (محاسبو الشركات والمدققون والأساتذة الجامعيون) في الجزائر تبني النّظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

ولاختبار هذه الفرضيَّة بعمق أكبر تمَّ تقسيمها إلى أربع فرضيات فرعية كالتالي:

- لايؤيدالممارسون لمهنة المحاسبة (محاسبو الشركات والم دققون والأساتذة الجامعيون) في الجزائر تطبيق النّظام المحاسبي المالي، قبل بداية تطبيقه سنة 2010،
- لايؤيدالممارسون لمهنة المحاسبة (محاسبو الشركات والمدققون والأساتذة الجامعيون) في الجزائر تطبيق النّظام المحاسبي المالي، بعد بداية تطبيقه سنة 2010،
- ليس هناك إختلا ف في درجة تأييد القائمين على مهنة المحاسبة لتطبيق النّظام المحاسبي المالي قبل وبعد التطبيق الفعلي سنة 2010،
- لا توجد فرقات ذات دلالة إحصائية بين القائمين على مهنة المحاسبة في درجة التأييد لتطبيق النّظام المحاسبي المالي.

الفرضية الثانية: لا توجد فوائد من التطبيق النّظام المحاسبي المالي في الجزائر.

الفرضيَّة الثالثة: لا توجد معوقات تواجه عملية التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي في الجزائر.

الدراسات السابقة:

- **دراسة (أبو نصار، 2011)**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إلتزام الشركات الأردنية بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، حيث تم إستعراض أهمية ومزايا تبني معايير المحاسبة الدولية كما تم إستعراض أهم القوانين التي ألزمت الشركات الأردنية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وخلصت الدراسة إلى بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة وجود هيئة رقابية مستقلة مهمتها التأكد من مد ى إلتزام الشركات الأردنية بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية كما تقوم بتوعية الشركات الأردنية بأهمية الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.

- **دراسة (Elizabeth & Paul,2000)**

"The role of international accounting standards in transitional economies"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة فائدة تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة انتقالية (الانتقال من نظام الاقتصاد الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق) وقد طبقت هذه الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في السوق المالي بجمهورية الصين الشعبية، حيث زودتنا بتق ارير مالية معدة باستعمال كل من معايير المحاسبة الدولية، وكذا المعايير المحاسبة المحلية، وكانت النتائج بعدم وجود فروقات ذات أهمية بين التقارير المعدة باستعمال معايير المحاسبة الدولية وتلك المعدة باستعمال معايير المحاسبة المحلية،

- **دراسة (صيام، 2005)** هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة درجة تأييد القائمين على مهمة المحاسبة للالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الأردن، حيث بينت النتائج أن هناك تأييد كبير لعملية تطبيق المعايير المحاسبية لما لها من إيجابيات، كما توصل الباحث أن هناك جملة من المعوقات تحد من ع ملية التطبيق من بينها اختلاف الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والحضارية والتفاوت في السلوكيات والقيم السائدة واختلاف التشريعات والقوانين بين الأردن كدولة نامية تحاول تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع خصائصها وبين الدول المتقدمة التي وضعت المعايير المحاسبية الدولية.

- **دراسة (Aljifri&Khasharmeh, 2006)** هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التحقق من تلاءم المعايير المحاسبية الدولية مع بيئة الإمارات العربية المتحدة، وقد إستعملت عدة مقاييس لإختبار مستوى تطبيق للمعايير المحاسبية الدولية، وكذا لتقييم ملاءمة هذا التط بيق مع بيئة الإمارات العربية المتحدة، وكانت النتائج أن حجم الشركة معيار محدد لمستوى التطبيق، وكذلك وجد الباحثان أن لافرق بين الشركات المدرجة وغير المدرجة بخصوص مستوى التطبيق، ومن النتائج الأخرى للدراسة أن مستعملي القوائم المالية يؤيدون تطبيق المعايير المحاسبة الدولية مع ضرورة ملاءمتها وخصائص بيئة دولة الإمارات العربية المتحدة.

- **دراسة (دهبي، 2007)**: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في سوريا من وجهة نظر القائمين عليها، حيث تم في هذه الدراسة محاولة معرفة الشروط الواجب توفرها في سوريا لتتمكن من تطبيق المعايير المحاسبية بشكل مقبول، ومن جملة ما توصل له الباحث هو وجود معوقات كبيرة تفرضها التفاوت بين خصائص سوريا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والقانونية مع خصائص الدول المتقدمة، وكذا تفاوت المستوى التأهيلي للمحاسب السوري بالمقارنة مع المحاسب في الدول المتقدمة،

- **دراسة (أحمد خليف ، 1997)** دراسة وتقييم معايير المحاسبة الدولية ومدى قابلتها للتطبيق في الممارسة في مصر، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى قابلية تطبيق تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مصر، مع القيام بدراسة مفصلة للمعايير المحاسبية وتقييمها، حيث قام الباحث بإعداد إستبيان تمحور حول القضايا المحاسبية التي هي محل خلاف وتتضمن بدائل متعددة لمعالجتها محاسبيا، وخلص البحث لمجموعة من النتائج

أهمها قابلية تطبيق معايير محاسبية للتطبيق بشكل جزئي في الممارسة بمصر لحل القضايا المحاسبية محل الخلاف، ومن النتائج الأخرى للبحث هو وجود عدة مشاكل تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

- **دراسة (بن عيشي، 2009)** : هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى توافق البيئة الجزائرية من عدمه مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، ومعرفة دور الجامعات والهيئات العلمية الأخرى في تحقيق هـ ذا التوافق، كما هدفت إلى معرفة مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية، وخلصت الدراسة إلى وجود العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه عملية التطبيق للمعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، أهمها وضعية الشركات الجزائرية غير المسعرة في البورصة وضعف المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي.

منهجية البحث:

المصادر الثانوية: فمن أجل إعداد الجانب النظري للدراسة الحالية فقد تم الرجوع إلى الكتب والدوريات والمجلات العالمية المتخصصةالتي تبحث في موضوع الدراسة أو تتضمن بيانات أو معلومات تخدم هذه الدراسة.

المصادر الأولية: للحصول على البيانات الأولية اللازمة لاختبار الفرضيات تم إعداد استبانة* خصيصا لهذا الغرض (مرفقة بملحق الدراسة) تم توزيعها على عينة الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

اشتمل مجتمع الدراسة على أساتذة المحاسبة في الجامعات الجزائرية ومدققون الحسابات ومحاسبو الشركات الاقتصادية، ونظرا لعدم وجود بيانات حول العدد الإجمالي لمجتمع الدراسة، تم إختيار عينة عشوائية تفوق 50 فردا لكل فئة من فئات المجتمع تلبية للأغراض الإحصائية، حيث تم تم توزيع 200 إستبانة (70 إستابة على المدققين، 70 إستبانة على محاسبي الشركات، 60 إستبانة على الأساتذة الجامعيين)، ويعرض الجدول رقم (1) حجم عينة الدراسة وعدد الاستبانات الموزعة والعدد المسترجع منها ونسبة الاسترجاع.

الجدول (1): توزيع عينة الدراسة والاستبانات الموزعة والمسترجعة

	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المسترجعة	نسبة الاسترجاع
محاسبو الشركات	70	45	%64.28
المدققون	70	52	%74.28
الأساتذة الجامعيون	60	46	%؟76.67

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

*تم إعداد الإستبانةإعتمادا بالأساس على دراسة (صيام،2005) وتكييفها مع خصوصيات الواقع الجزائري.

تم استخدام الإحصاء الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع أهداف الدراسة والمتمثل في التكرار والوس ط الحسابي والانحراف المعياري. و لأغراض اختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام الأساليب التالية:

1. اختبار (T-Test) .
2. اختبار (F-Test) .

لمحة عن المحاسبة في الجزائر:

منذ إستقلالها سنة 1962، طبقت الجزائر المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957، الذي ورثته عن المستعمر الفرنسي، في إطار سد للفراغ القانوني الذي تلى الاستقلال الوطني، ونظرا لكون المخطط المحاسبي العام أعد خصيصا ليتماشى مع متطلبات الاقتصاد الحر، كان لزاما على الجزائر إعداد وتطوير مخطط محاسبي يتلاءم مع التوجه الاقتصادي الاشتراكي الذي تبنته بعد الاستقلال.

وبالفعل توج المسعى بإعداد لما سمي في ما بعد بالمخطط الوطني للمحاسبة والذي تم إصداره سنة 1975 إثر القرار 75-35 المؤرخ في 29 أفريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة، الذي أعد لتلبية حاجات الاقتصاد الموجه،

وبعد قرار الجزائر بالتحول لإقتصاد السوق أواخ ر ثمانينيات القرن الماضي،أصبح لزاما تكييف المخطط الوطني للمحاسبة مع المتطلبات الجديدة، غير أن اتجاه التكييف لم يرقى إلى الطموحات المنشودة فقررت الجزائر بداية من سنة 2001 بإعداد نظام محاسبي يتماشى مع المتطلبات الدولية وآليات اقتصاد السوق، وعليه تم إصدار النظام المحاسبي المالي سنة 2007 إثر القانون رقم 07-11 المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007، وساري المفعول إبتداء من 01 جانفي 2010. ويعد هذا النظام مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية بدرجة كبيرة، كونه أعد من قبل خبراء أوروبيين بالتنسيق مع المجلس الوطني للمحاسبة، وبت مويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير إثر الإتفاقية التي وقعتها الجزائر معه بهدف تحسيين القطاع المالي والأنظمة المالية في الجزائر.

مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية:

من بين مزايا تطبيق معايير محاسبية موحدة، نذكر ما يأتي (Alferdson ,2005)

- سهولة الدخول إلى أسواق رؤوس الأموال الأجنبية.
- زيادة مصداقية أسواق رؤوس الأموال المحلية مقارنة بأسواق رؤوس الأموال الأجنبية الذي يعطي احتمالية أكبر للشراكة والاندماج.
- زيادة مصداقية القوائم المالية للشركات في الدول النامية بالنسبة للدائنين المحتملين.
- تخفيض تكلفة رأس المال للشركات.
- قابلية مقارنة البيانات المالية بين مختلف الدول.

- زيادة الشفافية والمساءلة في نطاق الحاكمية المحاسبية
- زيادة قابلية فهم التقارير المالية (لغة مالية مشتركة).
- تخفيض تكاليف إصدار معايير محاسبية وطنية(قطرية).
- سهولة تنظيم أسواق الأوراق المالية.
- تخفيض التأثر بالضغوط السياسية.

الصعوبات والانتقادات الموجهة للتوحيد المحاسبي الدولي : بعض الصعوبات والعقبات التي تعرقل عملية التطبيق الناجح للمعايير المحاسبية الدولية، نلخصها في النقاط التالية (حسين ومأمون، 2000):

1. تباين المستوى التعليمي بين الدول.
2. اختلاف النظام السياسي (رأس مالي، اشتراكي...)
3. اختلاف قانون الشركات والضرائب من دولة إلى أخرى.
4. تباين الكبير في مستوى التطور الاقتصادي (الدول المتقدمة، الدول النامية...).
5. الاختلاف والتباين في الممارسات المهنية للمحاسبة بين مختلف الدول.

نتائج الدراسة

سيتم في هذا الج زء من الدراسة عرض خصائص عينة الدراسة يتبعها عرض لنتائج اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج ومناقشتها.

خصائص عينة الدراسة

للتعرف على خصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي والخبرات العملية والتخصص العلمي والشهادات المهنية التي يحملها أفراد العينة، تم تخ صيص الجزء الأول من الاستبانة لهذه الغاية، حيث يعرض الجدول رقم (2) نتائج هذا الجزء.

الجدول (2): خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغير		عينة محاسبو الشركات		عينة المدققون		عينة الأساتذة الجامعيين	
	الخيارات	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	21	46.7	0	0	12	26.1
	بين 31 و40 سنة	18	40	27	51.9	24	52.2
	أكثر من 41 سنة	6	13.3	25	48.1	10	21.7
	المتوسط الحسابي	31.66		39.8		34.56	
	الإنحراف المعياري	7.07		5.04		6.97	

المؤهل العلمي	بكالوريوس	45	100	52	100	0	0
	ماجستير	0	0	0	0	38	82.6
	الدكتوراه	0	0	0	0	8	17.4
	المجموع	45	%100	52	%100	46	%100
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	29	64.4	0	0	14	30.4
	بين 6 و10 سنوات	10	22.2	27	51.9	26	56.5
	بين 11 و 15 سنة	4	8.9	25	48.1	6	13.1
	أكثر من 16 سنة	2	4.4	0	0	0	0
	المتوسط الحسابي	5.66		10.4		7.13	
	الإنحراف المعياري	4.21		2.52		3.21	

1. إختبار الفرضية الثانية:

الفرضيَّة الرئيسية الثانية : لايؤيدالممارسون لمهنة المحاسبة (محاسبو الشركات والمدققون والأساتذة الجامعيون) في الجزائر تبني النّظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية،

أ. الفرضيَّة الفرعية الأولى :لايؤيدالممارسون لمهنة المحاسبة (محاسبو الشركات والمدققون والأساتذة الجامعيون) في الجزائر تطبيق النّظام المحاسبي المالي، قبل بداية تطبيقه سنة 2010،

لإختبار هذه الفرضيَّة تمَّ إستخدامإختبار T للعينة البسيطة one sample T test، عند مستوى دلالة 5%،

يعطينا الجدول رقم 03 نتائج إختبار Tمتوسط درجة التأييد لتطبيق النّظام المحاسبي المالي قبل بداية تطبيقه سنة 2010 من قبل القائمين على مهنة المحاسبة، نلاحظ أن متوسط درجة التأييد بلغت 3.16 ؛ وهي أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، وبلغت قيمة t 2.00 بمستوى دلالة (α) Sig 0.04 وهي أقل من 5%، وبناء على ذلك يتمَّ رفض الفرضيَّة العدمية وقبول الفرضيَّة البديلة، وعليه فالممارسون لمهنة المحاسبة كانو يؤيدون تطبيق النّظام المحاسبي المالي قبل بداية تطبيقه سنة 2010،

لكن الملفت للإنتباه بعد معرفة درجة تأييد كل فئة على حدى إتضح أن الأساتذة الجامعيين هم المؤيدون فقط حيث بلغ متوسط درجة التأييد 3.87، وهي أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، وبلغت قيمة t 9.53 بمستوى دلالة (α) Sig 0.00 وهي أقل من 5%، في حين محاسبو الشركات والمدققون لم يكونو يؤيدون تطبيق النّظام المحاسبي المالي قبل بداية تطبيقه سنة 2010، إذ بلغ متوسط درجة التأييد 2.89 و2.77 على التوالي، وهو أقل من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3.

الجدول رقم03: إختبارT للعينة البسيطةone sample T test لدرجة تأييد تطبيق النّظام المحاسبي المالي قبل تطبيقه سنة 2010.

	قيمة t	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig	المتوسط الحسابي
الإجمالي	2.00	142	0.04	3.16
محاسبو الشركات	0.64–	44	0.52	2.89
المدققون	2.58–	51	0.01	2.77
الأساتذة الجامعيون	9.53	45	0.00	3.87

الفرضيَّة الفرعية الثانية : لايؤيدالممارسون لمهنة المحاسبة (محاسبو الشركات والمدققون والأساتذة الجامعيون) في الجزائر تطبيق النّظام المحاسبي المالي، بعد بداية تطبيقه سنة 2010.

لإختبار هذه الفرضيَّة تمَّ إستخدامإختبار T للعينة البسيطة one sample T test، عند مستوى دلالة 5%.

يعطينا الجدول رقم 04 نتائج إختبار Tمتوسط درجة التأييد لتطبيق النّظام المحاسبي المالي **بعد** بداية تطبيقه سنة 2010 من قبل القائمين على مهنة المحاسبة، نلاحظ أن متوسط درجة التأييد بلغت 3.94 ؛ وهي أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، وبلغت قيمة t 12.00 مستوى دلالة (α) Sig 0.00 وهي أقل من 5%، وبناء على ذلك يتمَّ رفض الفرضيَّة العدمية وقبول الفرضيَّة البديلة، وعليه فالممارسون لمهنة المحاسبة يؤيدون تطبيق النّظام المحاسبي المالي بعد بداية تطبيقه سنة 2010،

وبعد تجزيء القائمين على مهنة المحاسبة إلى ثلاث فئات، فئة محاسبو الشركات وفئة المدققون وفئة الأساتذة الجامعيون، نلاحظ أن الأساتذة الجامعيين يؤيدون بدرجة أعلى من الفئات الأخرى، حيث بلغ متوسط درجة التأييد لديهم 4.52، وبلغت قيمة t 12.34 بمستوى دلالة (α) Sig 0.00 وهي أقل من 5%، في حين محاسبو الشركات بلغ متوسط درجة التأييد لديهم 3.69 والمدققون 3.65 وبلغت قيمة t 4.86 و5.97 على التوالي، بمستوى دلالة (α) Sig 0.00 وهي أقل من 5%.

الجدول رقم04: إختبارT للعينة البسيطة one sample T test لدرجة تأييد تطبيق النّظام المحاسبي المالي بعد تطبيقه سنة 2010.

	قيمة t	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig	المتوسط الحسابي
الإجمالي	12.00	142	0.00	3.94
محاسبو الشركات	4.86	44	0.00	3.69
المدققون	5.97	51	0.00	3.65
الأساتذة الجامعيون	12.34	45	0.00	4.52

ج. الفرضيَّة الفرعية الثالثة : ليس هناك إختلاف في درجة تأييد القائمين على مهنة المحاسبة لتطبيق النّظام المحاسبي المالي قبل وبعد التطبيق الفعلي سنة 2010.

لإختبار هذه الفرضيَّة تمَّ إستخدامإختبار T للعينة المزدوجة paired samples T test، عند مستوى دلالة 5%.

يظهر الجدول رقم 05 نتائج اختبار الفرضيَّة الفرعية الثالثة؛ فتشير النّتائج إلى أنَّه توجد إختلافات ذات دلالة إحصائية بين درجة التأييد قبل وبعد التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي سنة 2010، حيث بلغت قيمة t-13.71، بمستوى دلالة (α) Sig0.00، وهي أقل من 5%، إذن يعد الفرق بين المتوسطات البالغ 0.78 ذا دلالة إحصائية، وبناءا عليه يتمَّ رفض الفرضيَّة العدمية وقبول الفرضيَّة البديلة، وبناء عليه إرتفعت درجة تأييد تطبيق النّظام المحاسبي المالي من قبل القائمين على مهنة المحاسبة بعد بدء تطبيقه سنة 2010،

ونفس الإتجاه سارت عليه مختلف الفئات القائمة على مهنة المحاسبة فكل من الأساتذة الجامعيين ومحاسبي الشركات والمدققينإرتفعت درجة تأييدهم لتطبيق النّ ظام المحاسبي المالي، حيث بلغت قيمة t - 7.81 و-7.39 و-8.72 على التوالي بمستوى دلالة 0.00 لكل منهم . إذن تعد الفروقات في متوسطات درجة التأييد بعد وقبل التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي سنة 2010، ذات دلالة إحصائية.

جدول رقم05:إختبارT للعينة المزدوجة paired samples T testلإختلاف درجة التأييد قبل وبعد التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي سنة 2010.

	قيمة t	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig	فرق المتوسطات (بعد – قبل)
الإجمالي	13.71–	142	0.00	0.78
محاسبو الشركات	7.39–	44	0.00	0.80
المدققون	8.72–	51	0.00	0.88
الأساتذة الجامعيون	7.81–	45	0.00	0.65

د. الفرضيَّة الفرعية الرابعة:لا توجدفرقات ذات دلالة إحصائية بين القائمين على مهنة المحاسبة (محاسبو الشركات والمدققون والأساتذة الجامعيون) في درجة التأييد لتطبيق النّظام المحاسبي المالي.

لإختبار هذه الفرضيَّة تمَّ إستخ دامإختبارT للعينتين المستقلتين Independent samples T test، عند مستوى دلالة 5%، وسيتمَّ اختيار قيمة t ومستوى دلالتها (sig) بناءا على اختبار F، فإذا كانت الدلالة الإحصائية لقيمة F أكبر من 5% نختار اختبار t في حالة افتراض تساوي التباينات، وفي حالة العكس؛ أي الدلالة الإحصائية أقل من 5% نختار اختبار t في حالة عدم تساوي التباينات.

يظهر الجدول رقم 06 نتائج إختبار الفرضيَّة الفرعية الرابعة، فتشير النّتائج إلى أنَّه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يخص درجة تأييد تطبيق النّظام المحاسبي المالي بين الأساتذة الجامعيين والمدققين سواء قبل التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي أو بعده، حيث بلغت قيمة t 8.61 قبل التطبيق سنة 2010، بمستوى دلالة 0.00، وهي أقل من 5%، إذن الفرق بين المتوسطات البالغ 1.1 دال إحصائيا. و بلغت قيمة t 5.26 بعد التطبيق سنة 2010، بمستوى دلالة 0.00، وهي أقل من 5%، إذن الفرق بين المتوسطات البالغ 0.86 ذو دلالة إحصائية،

كذلك تظهر النّتائج إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأساتذة الجامعيين ومحاسبي الشركات، سواء قبل التطبيق الفعلي أو بعده، حيث بلغت قيمة t 5.07 قبل التطبيق سنة 2010، بمستوى دلالة 0.00، وهي أقل من 5%، إذن الفرق بين المتوسطات البالغ 0.98 دال إحصائيا، وبلغت قيمة t 4.43 بعد التطبيق سنة 2010، بمستوى دلالة 0.00، وهي أقل من 5%، إذن الفرق بين المتوسطات البالغ 0.83 دال إحصائيا،

في حين تظهر النّتائج إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في ما يخص درجة التأييد بين المدققين ومحاسبي الشركات، سواء قبل التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي أو بعده، حيث بلغت قيمة t 0.64- قبل التطبيق سنة 2010، بمستوى دلالة 0.52، وهي أكبر من 5%، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0.11 غير دال إحصائيا، و بلغت قيمة t 0.19- بعد التطبيق سنة 2010، بمستوى دلالة 0.84، وهي أكبر من 5%، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0.03 ليس ذو دلالة إحصائية.

وخلاصة إختبار هذه الفرضيَّة تشير إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الأساتذة الجامعيين وكل من المدققين ومحاسبي الشركات في ما يخص درجة تأييد تطبيق النّظام المحاسبي المالي في الجزائر، في حين لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المدققين ومحاسبي الشركات في ما يخص درجة التأييد، ويمكن إرجاع ذلك إلى أحد السببين:

-إما لكون الأساتذة الجامعيين من حملة شهادات الدراسات العليا عكس المدققين أو محاسبي الشركات فمؤهلهم العلمي لم يتجاوز شهادة الليسانس، وهذا ما يرجح درجة الإستعياب لصالح الأساتذة الجامعيين وإطلاعهم الأكبر على المتطلبات الدولية فيما يخص الممارسات المحاسبية،

-أو لكون عملية الإلتزام بتطبيق النّظام المحاسبي المالي تقع على عاتق المدققين ومحاسبي الشركات، وليس على عاتق الأساتذة الجامعيين، لذلك يجعل المدققين ومحاسبي الشركات أكثر ترددا وأكثر حيطة وتريثا في تقبلهم لمستجدات النّظام المحاسبي المالي، وهذا السبب أكثر إقناعا وأرجح من السبب الأول.

جدول رقم06: إختبارT للعينتين المستقلتين Independent samples T test لمدى وجود فروقات بين القائمين على مهنة المحاسبة في درجة التأييد لتطبيق النّظام المحاسبي المالي

		اختبار تساوي التباينات		اختبارT لاختبار تساوي المتوسطات			
		قيمة F	sig	قيمة t	sig	فرق المتوسطات
فرق في درجة التأييد بين الأساتذة الجامعيين والمدققين	قبل 2010	0.83	0.36	8,61	0.00	1.1
	بعد 2010	0.20	0.65	5,26	0.00	0.86
فرق في درجة التأييد بين الأساتذة الجامعيين ومحاسبي الشركات	قبل 2010	34.8	0.00	5.07	0.00	0.98
	بعد 2010	1.79	0.18	4.43	0.00	0.83
فرق في درجة التأييد بين المدققين ومحاسبي الشركات	قبل 2010	30.4	0.00	0.64-	0.52	0.11
	بعد 2010	1.38	0.24	0.196-	0.84	0.03

خلاصة إختبار الفرضيَّة الأولى:

تمَّ إختبار في هذه الفرضيَّة درجة تأييد الممارسينلمهنة المحاسبة في الجزائر (الأساتذة الجامعيون والمدققون ومحاسبو الشركات) لتطبيق النّظام المحاسبي المالي، فالنّتائج أشارت إلى تأييد الأساتذة الجامعيين لتطبيق النّظام المحاسبي المالي قبل بدء في التطبيق الفعلي له سنة 2010، في حين أبدى المدققون عدم التأييد له، بينما إتخذ محاسبو الشركات موقف الحياد إتجاه تطبيقه وهذا قبل تطبيقه الفعلي سنة 2010،

أما بعد بدء تطبيقه سنة 2010، وبعد قيام مختلف القائمين على مهنة المحاسبة بالإستعدادت اللازمة فيما يخص متطلبات النّظام المحاسبي المالي، تغير موقف القائمين على مهنة المحاسبة في الجزائر بخصوص تطبيق النّظام المحاسبي المالي، حيث أبدو تأييدهم لتطبيقه، غير أن ه تفاوتت درجات التأييد، حيث أيد الأساتذة الجامعيون بقوة عملية تطبيق النّظام المحاسبي المالي، في حين أبدى المدققون ومحاسبو الشركات تأييدهم للنظام المحاسبي المالي بدرجة متساوية،

وعموما يمكننا القول أنه بمرور الزمن أصبح تطبيق النّظام المحاسبي المالي أكثر تقبُلا من قبل القائمين على مهنة المحاسبة على الرغم من تفاوت درجات تأييدهم له.

إختبارالفرضية الثانية : لا توجد فوائد متوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

يعطينا الجدول رقم 07 نتائج إختبارT للعينة البسيطة، فتشير النّتائج إلى وجود فوائد متوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي بالنسبة لمستخدمي المعلومات المالية، حيث بحسب الممارسين لمهنة المحاسبة فإن النظام المحاسبي المالي يقدم معلومات أعلى جودة وفق حاجات مستخدمي تلك المعلومات، فبلغ المتوسط الحسابي 4.05 وهو أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، وبلغت قيمة t 16.4 بمستوى دلالة 0.00 وهي أقل من 5%، ويرى الممارسون لمهنة المحاسبة كذلك أن النظام المحاسبي المالي يفيد كل من المستثمرين والمقرضين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكليهما 3.65 و4.01 على التوالي، وبلغت قيمة t لديهما 7.8 و14.3 على التوالي وكلاهما بمستوى دلالة 0.00 وهي أقل من 5%، في حين لا يرى الممارسون لمهنة المحاسبة أية فائدة من تطبيق النظام المحاسبي المالي بالنسبة لإدارات الشركات ومصالح الضرائب والمدققين، والملفت للإنتباه أن القائمين على مهنة المحاسبة لايرون فائدة للمستخدمين الذين كانو خلال الفترة السابقة أين كان يطبق المخطط الوطني المحاسبي 1975 يعتبرون أهم المستفدين، وهم إدارة الشركات والمدققين ومصالح الضرائب، ويمكن إرجاع السبب إلى كون بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي سوف تزيد مسؤولية كل من إدارة الشركات والمدققين إتجاه إعداد تقارير مالية أكثر تفصيلا أعلى جودة، في حين بالنسبة لمصالح الضرائب فإن التوجه الجديد للنظام المحاسبي المالي إقتصادي وليس قانوني مثل ما كان من قبل مع المخطط الوطني المحاسبي، وهذا يجعل التركيز في إعداد التقرير المالي على المشتثمرين والدائنين أكثر منه على الم تطلبات الضريبية،

لكن تختلف الإجابات بين مختلف الفئات، ففي الوقت الذي يتفقون جميعا على كون النظام المحاسبي المالي يقدم معلومات أعلى جودة وأكثر فائدة وفق حاجات مستخدمي تلك المعلومات، ويتفقون أن النظام المحاسبي المالي لايفيدالامدققينولامصالح الضرائب، يختلف المدققون مع كل من المحاسبين والأساتذة الجامعيين، فيرى المدققون أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يفيد إدارات الشركات، ويخالفه في ذلك الأساتذة الجامعيون ومحاسبو الشركات، كما يرى المدققون أن النظام المحاسبي المالي غير مفيد بالنسبة للمستثمرين، ويخالفه الرأي الأساتذة الجامعيون ومحاسبو الشركات.

وتشير النّتائج كذلك إلى وجود فوائد متوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي بالنسبة للاقتصاد ككل، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.6 وهو أعلى من متوسط أداة القياس والمقدر بـ 3، وبلغت قيمة t 8.31 بمستوى دلالة 0.00 وهي أقل من 5%، كما يرى الممارسون لمهنة المحاسبة أن للنظام المحاسبي المالي فوائد على الاقتصاد، فتطبيقه يساعد على جذب الاستثما رات الأجنبية المباشرة وكذلك ينشط السوق المالي الجزائري، فبلغ المتوسط الحسابي لكليهما 3.68 و3.51 على التوالي، بولغت قيمة t لكليهما 8.32 و6.3 على التوالي بمستوى دلالة 0.00 وهي أقل من 5%،

كما تتفق جميع الفئات على كون النظام المحاسبي المالي مفيد بالنسبة للاق تصاد، إلا حالة حياد المدققين حول فائدة تطبيق النظام المحاسبي المالي بالنسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد بلغ المتوسط الحسابي 2.86 وبلغت قيمة t -1.5 بمستوى دلالة 0.12 وهي أكبر من 5%.

كما تشير النّتائج كذلك إلى وجود فوائد متوقعة من تطبيق النظام المح اسبي المالي بالنسبة للشركات الأجنبية، حيث تتفق جميع الفئات (الأساتذة الجامعيون والمدققون ومحاسبو الشركات) على كون النظام المحاسبي المالي مفيد وبشكل كبير للشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، ومن أهم الفوائد المتوقعة بحسبهم هو تجنب الشركات الأجنبية تكاليف ترجمة التقارير السنوية لفروعها، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.12 وهو أعلى من متوسط أداة القياس والمقدر بـ 3، وبلغت قيمة t 16.4 بمستوى دلالة 0.00 وهي أقل من 5%، تتلوها الفائدة المتوقعة المتعلقة بإمكانية ربط أنشطة مجموعة هذه الشركات بنشاط فروعها جراء تطبيق النظا م المحاسبي المالي والمستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، فبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.11، وبلغت قيمة t 21.1 بمستوى دلالة 0.00 وهي أقل من 5%.

أما بالنسبة للفوائد متوقعة من كون النّظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، فيرى الممارسون لمهنة المحاسبة في الجزائر أن عملية تكييف المعايير المحاسبية الدولية توفر الجهد والوقت اللازمين لإعداد معايير محاسبية محلية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3.14 وبلغت قيمة t 2.0 بمستوى دلالة 0.045 وهي أقل من 5%، كذلك يرى الممارسون لمهنة المحاسبة في الجزائر أن عملية تكييف المعايير المحاسبية الدولية يمكننا من الإستفادة من الخبرات المتراكمة لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3.35، وبلغت قيمة t 4.5 بمستوى دلالة 0.00 وهي أقل من 5%، في حين لايتفقالممارسون لمهنة المحاسبة عموما على كون عملية تكييف المعايير المحاسبية الدولية تجنب تكلفة

إعداد معايير محلية، وهذا راجع بالدرجة الأولى أن عملية إعداد وتطوير النظام المحاسبي المالي ممولة بالكامل من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير،

جدول رقم07: اختبار T للعينة البسيطة حول الفوائد المتوقعةمن تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية

نص الفقرة	الإجمالي			الأساتذة الجامعيون			المدققون			محاسبو الشركات		
	قيمة t	الدلالة Sig	المتوسط الحسابي	قيمة t	الدلالة Sig	المتوسط الحسابي	قيمة t	الدلالة Sig	المتوسط الحسابي	قيمة t	الدلالة Sig	المتوسط الحسابي
يقدم النّظام المحاسبي المالي معلومات أعلى جودة وأكثر فائدة وفق حاجة مستخدمي المعلومات	16.4	0.00	4.05	19.8	0.00	4.47	7.5	0.00	3.59	8.5	0.00	4.13
يفيد تطبيق النّظام المحاسبي المالي إدارة الشركات	1.8	0.07	3.12	0.01	0.99	3.01	2.2	0.03	3.19	1.3	0.19	3.17
يفيد تطبيق النّظام المحاسبي المالي مصالح الضرائب	5.2–	0.00	2.65	0.6–	0.51	2.91	5.6–	0.00	2.50	3.6–	0.001	2.57
يفيد تطبيق النّظام المحاسبي المالي المدققين	4.9–	0.10	2.60	3.9–	0.03	2.52	5.2–	0.00	2.25	1.0	0.32	3.11
يفيد تطبيق النّظام المحاسبي المالي المستثمرين	7.8	0.00	3.65	2.3	0.02	3.43	4.5	0.16	3.34	9.7	0.00	4.25
يفيد تطبيق النّظام المحاسبي المالي المقرضين والدائنين	14.3	0.00	4.01	21.1	0.00	4.56	3.0	0.004	3.32	13	0.00	4.24
يفيد تطبيق النّظام المحاسبي المالي الاقتصاد ككل	8.31	0.00	3.60	10.2	0.00	3.95	3.1	0.03	3.4	8.5	0.001	3.46
يساعد تطبيق النّظام المحاسبي المالي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	8.32	0.00	3.68	8.4	0.00	4.13	1.5–	0.12	2,86	1.3	0.00	4.15
يفيد تطبيق النّظام المحاسبي المالي عملية تنشيط السوق المالي	6.3	0.00	3.51	9.5	0.00	4.14	2.6–	0.01	2.75	3.6–	0.00	3.75
يفيد تطبيق النّظام المحاسبي المالي الشركات الأجنبية	11.8	0.00	4.04	3	0.004	3.61	7.3	0.00	3.73	34	0.00	4.84
ربط أنشطة مجموعة هذه الشركات بنشاط فروعها	21.1	0.00	4.11	8.4	0.00	4.13	20	0.00	4.26	16	0.00	3.93
تقليل من الفروقات في أساليب قياس نتائج	24.4	0.00	4.06	16	0.00	4.30	25	0.00	4.11	9.5	0.00	3.75

الفروع											
تحديد قيمة المردودية الاقتصادية المحققة من الاموال المستثمرة في كل فرع من فروعها	9.6	0.00	3.67	5.6	0.00	3.86	2.3	0.02	3.26	31	0.00	3.95
تجنب تكاليف ترجمة التقارير السنوية لفروعها	16.4	0.00	4.12	5.5	0.00	3.95	20	0.00	4.3	11	0.00	4.09
تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يوفر الجهد والوقت لإعداد معايير محلية	2.0	0.045	3.14	7.3	0.00	3.73	5.5–	0.00	2.55	1.7	0.08	3.20
الاستفادة من خبرات المتراكمة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية	4.5	0.00	3.35	7.7	0.00	4.04	3.8–	0.00	2.67	4.3	0.00	3.44
تجنب تكلفة إعداد معايير محلية	1.1	0.25	3.08	3.4	0.001	3.52	5.6–	0.00	2.56	2.3	0.02	3.24

خلاصة إختبار الفرضية الثانية : لخص إختبار هذه الفرضية أهم الفوائد المتوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، حيث وجد أن لتطبيق النظام المحاسبي المالي عدة فوائد، فبالنسبة لمستخدمي المعلومات المالية فهذا النظام يزودهم بمعلومات أعلى جودة وأكبر فائدة، كما يفيد هذا النظام بالدرجة الأولى الشركات الأجنبية والمستثمرين و المقرضين، ولتطبيق هذا النظام عدة فوائد بالنسبة للاقتصاد حيث يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما ساعد على تنشيط السوق المالي الجزائري، ولكون هذا النظام مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية عدة فوائد على غرار الفوائد الناجمة جراء تطبيقه، أهمها ا لإستفادة من الخبرات المتراكمة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وكذا توفير الجهد والوقت اللازمين لإعداد معايير محاسبية محلية، كما يجنب تكلفة إعداد معايير محاسبية محلية.

الفرضية الثالثة: لاتوجد معوقات تواجه عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحة من المعايير المحاسبية الدولية،

يعطينا الجدول رقم 08 نتائج إختبار T للعينة البسيطة، فتشير النّتائج إلى وجود عدة معوقات تعليمية ومهنية تحد من عملية التطبيق السليم لنظام المحاسبي المالي في الجزائر، ومن أهمها بحسب أفراد العينة إعتبار المدة المخصصة لإعادة تأهيل الممارسين لمهنة المحاسبة صغيرة وغير كافية للقيام بالتحضيرات والاستعدادات اللازمة لذلك، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.34، وهو أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، وبلغت قيمة t لهذه الفقرة 25.07 بمستوى دلالة (α) Sig 0.00 وهي أقل من 5%، كما إعتبر أفراد العينة التفاوت بين ما يتمّ تدريسه في الجامعات مع ماهو معمول به في الواقع العملي من المعوقات الرئيسية التي لا تساعدهم في التكيف السريع مع مختلف متطلبات النّظام المحاسبي المالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.29 ؛ وهي أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، وبلغت قيمة t لهذه الفقرة 22.75 بمستوى دلالة Sig

(α) 0.00 وهي أقل من 5%، وكذلك بحسب أفراد العينة أنّ هيمنة بعض الجهات الرسمية على وضع النّظام المحاسبي المالي دون استشارة الكفاءات من إطارات في الجامعة أو خبراء محاسبيين متمَّ رسين، يعتبر معوق رئيسي، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.28 ؛ وهي أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، وبلغت قيمة t لهذه الفقرة 24.23 بمستوى دلالة (α) Sig 0.00 وهي أقل من 5%، في حين لم يعتبر أفراد العينة طريقة الحصول على شهادات المهنية من ضمن المعوقات التي يمكن أن تحد من التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.15 ؛ وعلى الرغم كونه أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، إلا أن قيمة t بلغت 1.64 بمستوى دلالة (α) Sig 0.10 وهي أكبر من 5%،

لكن تختلف درجة حدة وأهمية تلك المعوقات بحسب نوع الوظيفة، ففي حين يرى الأساتذة الجامعيون أن قلة المدربين الكفئيين والمتخصصين في إعطاء دورات حول النّظام المحاسبي المالي، هو أهم معوق يواجه عملية تطبيق النّظام المحاسبي المالي حيث بلغ متوسط حسابي له 4.43، بمستوى دلالة 0.00 وهي أقل من 5%، يرى محافظ الحسابات أن هذا ليس بمعوق فقد بلغ المتوسط لديهم 3.13 بمستوى دلالة 0.25 وهو أكبر من 5%، وتتقارب وجهات النظر لالمدققون ومحاسبو الشركات فيرون أنّ التفاوت بين ما يتمَّ تدريسه في الجامعات مع ما هو معمول به في الواقع العملي، هو المعوق الأهم، ويله ضعف في مستوى العلمي المحصل عليه من الجامعة، كما إعتبرو أن المدة المخصصة لإعادة تأه يل الممارسين لمهنة المحاسبة صغيرة من المعوقات المهمة،

فتشير النّتائج إلى وجود عدة معوقات ثقافية تحد من عملية التطبيق السليم لنظام المحاسبي المالي في الجزائر، وبحسب أفراد العينة يعد تباين اللغة والدين من المعوقات التي تحد من عملية تطبيق النّظام المحاسبي المالي، فهذا الإختلاف يؤدي إلى نشوء اختلاف في فهم المصطلحات واختلاف في بعض الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.29 وهو أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، وبلغت قيمة t لهذه الفقرة 3.3 بمستوى دلالة (α) Sig 0.00 وهي أقل من 5%، في حين لايرون أن اختلاف الح ضارات والثقافات بين الجزائر والدول المتقدمة، من ضمن المعوقات، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.92 وهو أقل من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3،

وبعد تحديد رأي كل فئة على حدى، إتضح أن الأساتذة الجامعيين متفقون مع المدققين على أنه لا أثر للإختلافات الحضارية والثقافية والدينية بين الجزائر والدول المتقدمة على تطبيق النّظام المحاسبي المالي،

كما تشير النّتائج إلى وجود عدة معوقات اقتصادية تحد من عملية التطبيق السليم لنظام المحاسبي المالي في الجزائر، ومن أهمها بحسب أفراد العينة عدم تمَّ اشي قوانين الضريبية مع متطلبات النّظام المحاسبي المالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.1، وهو أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، وبلغت قيمة t لهذه الفقرة 14.36 بمستوى دلالة (α) Sig 0.00 وهي أقل من 5%، ويتلوه المعوق المتعلق بصغر السوق مالي الجزائري بمتوسط حسابي 4.01، حيث بلغت قيمة t لهذه الفقرة 16.5 بمستوى دلالة (α) Sig 0.00 وهي أقل من 5%،

لكن تختلف درجة أهمية كل معوق بحسب الفئة، ففي الحين الذي يرى فيه المدققون ومحاسبو الشركات أن أهم معوق هو عدم تمّ اشي قوانين الضريبية مع متطلبات النّظام المحاسبي المالي، يرى الأساتذة الجامعيون أن المعوق المهم صغر السوق مالي الجزائري،

جدول رقم08 اختبار T للعينة البسيطة حول المعوقات التي تواجه عملية تطبيق النّظام المحاسبي المالي

نص الفقرة	الإجمالي			الأساتذة الجامعيون			المدققون			محاسبو الشركات		
	قيمة t	الدلالة Sig	المتوسط الحسابي	قيمة t	الدلالة Sig	المتوسط الحسابي	قيمة t	الدلالة Sig	المتوسط الحسابي	قيمة t	الدلالة Sig	المتوسط الحسابي
التفاوت بين ما يتمّ تدريسه في الجامعات مع ما هو معمول به في الواقع العملي	22	0.00	4.29	7.2	0.00	3.82	22	0.00	4.52	20	0.00	4.51
ضعف في مستوى العلمي المحصل عليه من الجامعة	17	0.00	4.1	4.1	0.00	3.39	21	0.00	4.48	19	0.00	4.37
برامج المحاسبية الخوسبة المتوفرة لاتتمّ اشى مع متطلبات النّظام المحاسبي المالي	15	0.00	4	5.1	0.00	3.69	20	0.00	4.28	8.7	0.00	3.79
طريقة الحصول على شهادات المهنية لاتتمّ اشى مع مستجدات النّظام المحاسبي المالي	1.6	0.10	3.15	2.2	0.03	3.34	–5.3	0.00	2.34	7.4	0.00	3.88
تباين المستوى التعليمي بالمقارنة مع الدول المتقدمة، يؤدي إلى اختلاف درجة فهم المعايير	8.6	0.00	3.54	6.2	0.00	3.87	1.4	0.16	3.04	8.6	0.00	3.8
هيمنة بعض الجهات الرسمية على وضع النّظام المحاسبي المالي دون استشارة الكفاءات من إطارات في الجامعة أو خبراء محاسبيين متمّ رسين	24	0.00	4.28	8.5	0.00	3.95	21	0.00	4.44	19	0.00	4.45
المدة المخصصة لإعادة تأهيل الممارسين لمهنة المحاسبة صغيرة	25	0.00	4.34	11	0.00	4.13	21	0.00	4.48	14	0.00	4.4
دورات إعادة التأهيل للمحاسبي غير متاحة للجميع بسبب غلاءها وقلتها	7.8	0.00	3.66	11	0.00	4.08	–3.8	0.00	2.67	13	0.00	4.37
قلة المدربين الكفئيين والمتخصصين في إعطاء دورات حول النّظام المحاسبي المالي	11	0.00	3.93	19	0.00	4.43	1.1	0.25	3.13	12	0.00	4.35
اختلاف الحضارات والثقافات التي مرت بها الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة وانعكاسات ذلك علىفهم شعوبها للحياة وعلى ممارساتهم اليومية	0.9–	0.37	2.92	1.1–	0.27	2.82	–7.4	0.00	2.48	3.1	0.003	3.53

تباين اللغة والدين يؤدي إلى نشوء اختلاف في فهم المصطلحات المحاسبية الرئيسية المستخدمة في المعايير المحاسبية الدولية	3.3	0.001	3.29	1.3	0.19	3.21	0.4	0.66	3.05	4	3.64
النّظام المحاسبي المالي مقتبس من المعايير المحاسبية الدولية المصاغة على أساس خصائص الدول المتقدمة، هذا الأمر يحصر عملية الالتزام على مواضيع محدودة	14.16	0.00	3.84	6.6	0.00	3.91	7.4	0.00	3.51	16	4.13
صغر السوق مالي الجزائري مما يجعل عملية الالتزام توجه من قبل مصالح الضرائب	16.5	0.00	4.01	11.1	0.00	4.13	11.3	0.00	3.84	7.9	4.09
أداء القطاع البنكي يؤدي إلى حصر التطبيق بالمعايير المحاسبية الدولية في معاملات محدودة	3.1	0.002	3.23	4.2	0.00	3.52	-6.8	0.00	2.51	6.5	3.77
عدم تمّ اشي قوانين الضريبية مع متطلبات النّظام المحاسبي المالي	14	0.10	4.1	2.6	0.01	3.43	21	0.00	4.48	13	4.33

خلاصة إختبار الفرضية الثالثة:

تمَّ إختبار في هذه الفرضيَّة مختلف المعوقات التي من الممكن أن تحد أو تعرقل تطبيق النّظام المحاسبي في الجزائر بحسب الممارسينلمهنة المحاسبة (الأساتذة الجامعيون والمدققون ومحاسبو الشركات)، وأشارت النّتائج لوجود العديد من المعوقات التعليمية والمهنية والثقافية والاقتصادية، تعرقل التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي، ومن أهم المعوقات بحسب القائمين على مهنة المحاسبة هي:

- قِصَر المدة المخصصة لإعادة تأهيل القائمين على مهنة المحاسبة،
- عدم تماشي قوانين الضريبية مع متطلبات النّظام المحاسبي المالي،
- صغر حجم السوق المالي الجزائري.

النتائج:

من خلال الإستبانة التي وزعت على عينة شملت ثلاث فئات (الأساتذة الجامعيون والمدققون ومحاسبو الشركات) مهتمة بشؤون الممارسات المحاسبية، خلصت الدراسة إلى:

- هناك تفاوت كبير في الدرجة التأييد لتطبيق النظام المحاسبي المالي بين مختلف الفئات الثلاثة، فالأساتذة الجامعيين الأكثر تأييدا، في حين لم يختلف المدققون مع محاسبو الشركات في درجة التأييد،

- درجة التأييد بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 أعلى منها قبل التطبيق سنة 2010، مما يعكس إرتفاع درجة التقبل والتأقلم لدى الممارسين لمهنة المحاسبة للتغيرات الحاصلة بمجال المحاسبة بمرور الزمن،

- وجود عدة معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائري، وذلك بحسب الممارسين لمهنة المحاسبة، نوجزها في ما يلي:

- قِصَر المدة المخصصة لإعادة تأهيل القائمين على مهنة المحاسبة،
- برامج المحاسبية المحوسبة المتوفرة لاتتماشى مع متطلبات النّظام المحاسبي المالي،
- التفاوت بين ما يتم تدريسه في الجامعات مع ماهو معمول به في الواقع العملي،
- تباين المستوى التعليمي بالمقارنة مع الدول المتقدمة، يؤدي إلى اختلاف درجة فهم المعايير المحاسبية،
- تباين اللغة والدين يؤدي إلى نشوء اختلاف في فهم المصطلحات المحاسبية الرئيسية المستخدمة في المعايير المحاسبية الدولية،
- النّظام المحاسبي المالي مقتبس من المعايير المحاسبية الدولية المصاغة على أساس خصائص الدول المتقدمة، هذا الأمر يحصر عملية الالتزام على مواضيع محدودة،
- عدم تماشي قوانين الضريبية مع متطلبات النّظام المحاسبي المالي،
- صغر السوق مالي الجزائري مما يجعل عملية الالتزام توجه من قبل مصالح الضرائب.

على الرغم من مختلف الصعوبات والمعوقات التي تم سردها، إلا أن الممارسون لمهنة المحاسبة في الجزائر، يتفقون على وجود عدة فوائد ومزايا ناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، وهي:

- يقدم النّظام المحاسبي المالي معلومات أعلى جودة وأكثر فائدة وفق حاجة مستخدمي المعلومات،
- يفيد تطبيق النّظام المحاسبي المالي المستثمرين في الأسواق المالية والمقرضين في إتخاذ قراراتهم الاقتصادية، من خلال توفير المعلومات المالية الملاءمة لهم،
- يساعد تطبيق النّظام المحاسبي المالي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يخدم الاقتصاد ككل،
- يفيد تطبيق النّظام المحاسبي المالي عملية تنشيط السوق المالي الجزائري من خلال تأهيل الشركات الاقتصادية كخطوة أولى لإدراجها في السوق المالي،
- يفيد تطبيق النّظام المحاسبي المالي الشركات الأجنبية من خلال:
  - ربط أنشطة مجموعة هذه الشركات بنشاط فروعها،
  - تقليل من الفروقات في أساليب قياس نتائج الفروع،
  - تحديد قيمة المردودية الاقتصادية المحققة من الأموال المستثمرة في كل فرع من فروعها،
  - تجنب تكاليف ترجمة التقارير السنوية لفروعها.

- كون النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية:
  - توفير الجهد والوقت لإعداد معايير محاسبية محلية،
  - الاستفادة من خبرات المتراكمة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية.

الإقتراحات

من خلال النتائج المحصل عليها ومن خلال الجانب النظري للدراسة، يقترح الباحث التوصيات الآتية:

- ضرورة تعزيز دور السوق المالي الجزائري من خلال تبسيط عملية الإدارج فيه،
- القيام بحملات تسويقية شاملة وهادفة، بقصد جذب الشركات الاقتصادية لدخول بالبورصة، من خللا تبيان الفرص المتاحة التي يمكنهم الإستفادة منها إذا ما تم إدراجهم بالبورصة،
- القيام بمجهودات إضافية في ما يخص التشريعات الضريبية مع تعزيز إستقلالية الممارسات المحاسبية عن التوجيهات الضريبية.

قائمة المراجع

- حسين القاضي و مأمون حمدان، 2000، المحاسبة الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،
- طارق عبد العال، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، دار الجامعية، مصر، 2006.
- عباس علي ميرزا وآخرون، المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية: كتاب ودليل، وايلي لنشر والتوزيع، طبع في الأردن، 2006،
- محمد أبو نصار وجمعة حميدات، 2010، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية جوانب النظرية والعملية، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- نعيم دهمش، محمد ابو نصار، محمود الخلايلة، 2005، مبادئ المحاسبة، ط2، دار وائل، عمان.
- أحمد خليف، 1997، دراسة وتقييم معايير المحاسبة الدولية ومدى قابلتها للتطبيق في الممارسة في مصر، الإدارة العامة، المجلد 37 العدد 03، ص ص: 541- 585.
- ظاهر القشي، أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة، بحث منشور في الموقع دليل المحاسبين العربي : www.jps-dir.com، بتاريخ 15-12-2011.
- نعيم دهمش، 2001، " معايير المحاسبة الدولية وهيمنة العولمة"، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد: 116،
- كتوشعاشور، متطلباتتطبيقالنظامالمحاسبيالموحد (IAS/IFRS) الموحد، مجلةاقتصادياتشمالإفريقيا، العدد :06، جامعة الشلف، الجزائر، سنة 2009، ص ص: 289-312.
- وليد زكريا صيام، (2005). إيجابيات ومعوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الأردن، دراسة إستكشافيةلأراء القائمين على مهنة المحاسبة في الأردن.المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، م01، ع 02، 1-17
- بشير بن عشي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التطبيق، بحث مقدم لمؤتمر جامعة ال علوم التطبيقية حول : إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة" أيام:27 – 29 افريل 2009

- العربي تيقاوي، 2011، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير اللدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، بحث مقدم لمؤتمر كلية الاقتصاد بجامعة البليدة حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (SRFI-SAI) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) : التحدي، المنعقد أيام 13-14 ديسمبر 2011.

- محمد أبو نصار ، 2011، تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بين النظرية وال تطبيق – التجربة الأردنية- بحث مقدم لمؤتمر كلية الاقتصاد بجامعة البليدة حول : النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (SRFI-SAI) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) : التحدي، المنعقد أيام 13-14 ديسمبر 2011.

- نورالدين مزياني، النظام المحاسبي الج زائري الجديد ،بين الإستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، بحث مقدم لمؤتمر جامعة العلوم التطبيقية حول: إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة" أيام:27 – 29 افريل 2009.

- بلغيث مداني، 2005، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

- الأزهر عزه، 2009، عرضومراجعةالقوائمالماليةفيظلمعاييرالمحاسبةوالمراجعةالدوليةدراسةحالةالنظامالمحاسبيالماليالجزائريالجد يد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.

- دهبي دنيا موفق،2007، مدى تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

- فؤاد عبد العزيز، الانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي على ضوء المعايير المالية الدولية، رسال ة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، 2009،

- القانون 75-35 المؤرخ في 29 أفريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ، العدد 37 للسنة 12، الصادرة بتاريخ 09 ماي 1975،

- القرار المؤرخ في 23 يونيو 1975 والمتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 24 للسنة 13، والصادرة بتاريخ 23 مارس 1976،

- القانون رقم 07-11 المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 للسنة 44، الصادرة بتاريخ: 25 نوفمبر 2007.

- المرسوم التنفيذي 08-156 والمؤرخ في 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27 للسنة 45، الصادرة بتاريخ: 28 ماي 2008.

- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم واملحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والمحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيان ات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 للسنة 46، الصادرة بتاريخ: 25 مارس 2009.

- C. Roberts etautres,International Financial Reporting, Prentice Hall, 3eme edition, UK, 2005

- International Accounting Standards Board, (2010), International financial reporting standards, London, UK: IASB.

- Keith Alferdson and al.., 2005, Applying international accounting standards, John Wiley & Sons Australia

- Kieso, D. E., Weygandt, J. J. and Warfield, T. D. (2005). Intermediate Accounting, 11th edition, USA: John Wiley & Sons.

- Ralph, T., 2004, Complete Guide to international financial reporting standards: including IAS and interpretation, London: thorogood.

- Saci djelloul, comptabilité de l'entreprise et système économique, opu, Algerie.

- Schroeder, R. G., Clark. M. W. and Cathey, j. M., 2005, Financial accounting theory and analysis: text readings and cases, 8th edition, USA: John Wiley and Sons.

- Van Greuning, H. 2006. International financial reporting standards: A Practical Guide, (4th Edition), USA: The World Bank.

- Adhikari& others, 1999, environment factors influencing accounting disclosure – requirements of global stock exchanges, Journal of International Financial Management and Accounting, Pp 75-150

- Daniel Zeghal&KarimMhedhbi,2006An analysis of the factors affecting the adoption of international accounting standards by developing countries, The International Journal of Accounting, V: 41, Pp: 373–386.

- ElizabethEccher& PaulM. Healy,2000The role of international accounting standards in transitional economiesSocial Science Research Network Electronic Paper Collection, www.ssrn.com, at 20 Jan 2008.

- KhaledAljifri, Hussein Khasharmeh, 2006, An investigation into the suitability of the international accounting standards to the United Arab Emirates environment, International Business Review V: 15, p p: 505–526

- MonirZaman Mir&Abu Shiraz Rahaman, 2004, The adoption of international accounting standards in Bangladesh, Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 18 No. 6, pp. 816-841.